



صورة جماعية للمنتدبين والمشاركين في ملتقى «الوطن يجمعنا»

محمد المخرق

في ندوة أقامتها جمعية الشيخ الجمري الخيرية في بيت القرآن...

فعاليات وطنية: الوحدة الوطنية تبنيتها «المواطنة المتساوية» والتوزيع العادل للثروة

■ المنامة - حسن المدحوب

اجتمع المنتدون والمشاركون في ملتقى «الوطن يجمعنا» على أن «الوحدة الوطنية تبنيتها المواطنة المتساوية لكل البحرينيين والتوزيع العادل للثروة في البلاد».

وشهد الملتقى الذي عقد صباح أمس السبت (31 ديسمبر/ كانون الأول 2011) في بيت القرآن في المنطقة الدبلوماسية بالمنامة بمناسبة الذكرى الخامسة لرحيل الشيخ عبدالأمير الجمري (ره)، بتنظيم من جمعية الشيخ الجمري الخيرية، مشاركة نخبة من قيادات المجتمع المدني والمثقفين المختصين، حيث تم تقسيم أوراق العمل على محورين اجتماعي واقتصادي.

وفي كلمته قال رئيس جمعية الشيخ الجمري الخيرية سيد مجيد سيدعلي «كان بيت القرآن خيارنا الأول لانطلاق هذه الفعالية لما تمثله هذه المؤسسة الجامعة في وجدان أي موطن في البحرين، لذا رأينا أن تكون بداية فعاليتنا من هذا المكان».

وأضاف «إنها بداية شراكة انطلقت اليوم وستستمر، ففي ظلال القرآن نجتمع لرص الصف وبناء مجتمع مثالي متحاب»، مردفاً «وفي المحطات التاريخية نكون في حاجة لاستثمار السير الوطنية المشرقة لأبناء البحرين».

وأكد «نبدأ اليوم أولى فعاليات الملتقى الفكري «الوطن يجمعنا» تأكيداً لرسالة الجمعية في إشاعة السلم الأهلي والوحدة الوطنية، لنسطر في نهاية هذا العام رسالة محبة للوطن، الذي نعتبره أمانة بين أيدينا جميعاً».

وأوضح أنه «مع دخول عصر الفيسبوك أصبح الناس غزيري التعبير والإنتاج وأصبحت هناك فسحة ليقولوا ما يريدون دون وجود مشرفين أو مديرين مباشرين للمواقع»، وتابع «حالياً بحسب ما تؤكد الإحصاءات المتوافرة فإن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في البحرين متركز بين الفئات العمرية 15 عاماً و40 عاماً».

ولفت الشهابي إلى أنه «بعد سنوات عديدة من انطلاق خدمة الإنترنت، شجعت الأوضاع العربية البحرينيين كغيرهم على دخول شبكات التواصل الاجتماعي، فارتفع الدخول إلى الفيسبوك وتوتير بعد 14 فبراير/ شباط إلى قرابة 200 في المئة، وبلغ عدد البحرينيين المشاركين في الفيسبوك ما مجموعه 271381 مشتركاً، وفي توتير حدث الأمر ذاته، وكان مقدار الزيادة 200 في المئة كذلك».

ونوه إلى أن «البحرين تقدمت كثيراً من مؤشر استخدام الإنترنت عالمياً، لكن يبدو أن الانفتاح زادنا انغلاقاً على بعضنا البعض، فقد غيب الموت الشيخ عبدالأمير الجمري، وفضل الشيخ عيسى بن محمد الابتعاد عن الساحة، ونشط حقوقيون أرى لبعض حركاتهم سلفاً لوعي المجتمع، من دون تهيئة الأرضية الوطنية من دون حساسية مفرطة للحمة الوطنية».

وأوضح «على عكس الفترات الماضية، فقد كان قلة من الكتاب يحذر من الانفجار الطائفي، غير أن حفلات الزار قد بلغت ذروتها في هذه الأزمات، ورغم أنه كانت كل الظروف مهيأة لانفجار البلد والتلبس بلبوس طائفي في أوقات مختلفة، فإن ذلك لم يحدث بالصورة التي هي عليه الآن».

وأكمل «لقد وجدت كيف استخدم الآخرون التواصل الاجتماعي من حيث الاجتماع على قضايا موحدة لكننا دائماً ننحى إلى المواقف التي تعمل على تفتيت المجتمع».

وأوضح الشهابي «لقد وجدنا شيئاً فشيئاً أن هذه الأسماء تدار من جهات محددة، عبر سلطة المال من خلال الفيسبوك وتوتير، فغدت غاياتنا الضيقة تبرر أوهاماً».

وشدد على أنه «حتى من كان يقاتل ضد الدين والمذهبية أصبح الدين الملجأ إليه الآن وهذا هو الخسران المبين».

وأشار الشهابي إلى أن «هذا الأمر تتحمله الدولة بدرجة أكبر، لكن علينا أن نسال أنفسنا ما الذي فعلناه بأنفسنا، بعد أن اكتشفنا أننا كنا جزءاً مهماً فيما نحن عليه الآن».

العربي: حان الوقت لوقف التمييز الطائفي

ومن جهته أكد الباحث الأكاديمي علي العربي أن «لا استقرار لأي مجتمع لا تتحقق فيه الوحدة الوطنية بين مجموعات مجتمعية محددة في كنف دولة معينة تقوم برعاية مصالحهم دون تمييز».

وأضاف «ويقدم ما تنتظم الدولة في إطار من العدالة في الحقوق والواجبات، تتجلى الوطنية في أي صورة، أما إذا غاب ذلك فإن ذلك يستدعي تحرك الولاة الأخرى».

وأوضح أن «مصادر الإخضرار على الوحدة الوطنية تتعدد، لكن أخطر ما يعرف بالطائفية الدينية التي عانت البشرية منها طويلاً حيث حصدت من الأرواح ما لا يعلمه إلا الله».

وأشار إلى أن «هذه الطائفية الدينية حدثت في أوروبا وأزهدت الأرواح بسببها هناك، غير أن لهذا النزاع المذهبي عن المسيحيين ما يقابله لدى المسلمين».

وذكر أنه «إن تتلظى الفتنة الطائفية أو تفتعل لتحقيق أهداف داخلية أو خارجية، ففي معركة تزييف الوعي يسقط ضحايا عدة من أجل حماية من يعود الطائفية ويزكها، لكن قد يتقلب السحر على الساحر، ويكون طابيح السم أكلة».

وأفاد العربي بأن «التقسيم الطائفي لا يؤثر فقط على البلدان لكنه أيضاً يشرع لوجود الكيان الصهيوني، وفي سبيل هذه الحالة سعى الغرب الميكافيلي لافتنال الأزمات هنا وهناك، وليس بغريب تعيين وزير للأقليات في الولايات المتحدة وهو العنوان ذاته الذي سيعمل الغرب من خلاله على التدخل في الشؤون الوطنية للدول وشرعنة الوجود الصهيوني».

وأكمل «وهنا لابد لنا أن نخرج على البحرين، فهذه الحركة المطلوبة ما كانت لتنتقل لو تم التوافق على ما تم الاتفاق عليه في مرحلة الميثاق، وأنا كنت شاهداً على تلك المرحلة».

وواصل «لقد حان الوقت لوقف التمييز الطائفي في البحرين وضرورة تجريمه، حتى لا تكون الطائفة بديلاً عن الدولة».

وشدد العربي على أن «البحرين تمثل رسالة للتعاضد السلمي فلا يجوز أن تفقد هذا الدور في غفلة من الزمان، فلنعمل جميعاً على وقف الممارسات الطائفية».

ودعا إلى «العمل جميعاً على إسقاط الحل الأمثل للأزمة فلا مناص من الحل السياسي الشامل عبر حوار وطني شامل للعبور إلى دولة المؤسسات، ولأجل ذلك علينا أن نخرج من الاصطفافات الطائفية».

وختم بقوله «وقد قيل قديماً إن لم يكن وفاق ففراق، ولكون أن لا مجال للفراق في جزيرة بحجم البحرين، فلا أولى إذن من الوفاق بين مكونات هذا الوطن».

الصايغ: «المقاطعة الاقتصادية البيئية» تفتت المجتمع

وفي المحور الاقتصادي قال نائب رئيس جمعية الاقتصاديين جعفر الصايغ «عندما نتحدث عن الاقتصاد الوطني فنحن نتحدث عن أهم ركيزة لبناء المجتمع، فبدون هذه الركيزة لن يكون هناك ترابط اجتماعي».

وأوضح الصايغ أن «الاقتصاد الوطني يتألف من ركيزتين هما الإنتاج والاستهلاك، فالإنتاج يزدهر بنمو الاستهلاك، والاستهلاك العام يعتمد على حجم أفراد المجتمع وقدرتهم الاستهلاكية، فأى خلل في هذه المكونات يؤثر على الإنتاج».

وأضاف «وفق المتعارف عليه فإن المقصود بالمقاطعة هو قطع العلاقة الاقتصادية مع العدو، عبر التوقف الطوعي عن الشراء من شركة أو دولة تسيء أو تلحق الضرر بالناس».

وأكمل «الغرض منه إرسال رسالة قوية لعدو لتغيير مواقفه السياسية، وبالتالي فإن الهدف من المقاطعة هو القتل الاقتصادي حينما نشعر بأن أهدافنا الوطنية موضع تهديد».

وأشار إلى أن «المقاطعة تكون على شكلين

مختلفين، منها مقاطعة العدو المشترك لمكونات المجتمع وفي هذه الحالة تكون المقاطعة شاملة، والنوع الثاني ليست مقاطعة اقتصادية بل مقاطعة اجتماعية كما هو الحال في بعض المجتمعات».

ولفت إلى أن «هذه الحالة لها أضرار واسعة وخطيرة على السلم الاجتماعي ولها أخطار على الوحدة الوطنية لأن أسبابها ليست أسباباً اقتصادية بل بسبب اختلافات في الرأي».

وقطع الصايغ أن «اتساع هذه الظاهرة يساهم على تفتيت المجتمع، كما تساهم على خفض الاستهلاك العام، وبالتالي عدم تحفيز الإنتاج ونمو الاقتصاد».

وختم بالقول «المجتمع البحريني تميز بالترابط الاجتماعي ولا اعتقد بأنه يمكن فك هذا الترابط، لكن هناك حاجة للمزيد من البرامج التنقيفية بأضرار هذه المقاطعة، وهناك دور فعال يجب أن تلعبه الغرفة التجارية في البلد والتي يجب أن تكون رمزاً لوحدة المجتمع وهناك أيضاً دور للمؤسسات الأهلية للتوعية بأضرار هذه الحالة».

«رئيس التنافسية»: الحكم الرشيد والمحاسبة مدخلنا لاقتصاد ناجح

أما رئيس مجلس البحرين للتنافسية خالد عبدالله فأوضح أن «الاقتصاد يتميز عن غيره من الجوانب الأخرى أنه تحكمه العقلانية القائمة على المصلحة، ولنا في التجربة الأوروبية دليل ونموذج على ذلك، إن وجدنا أن الاقتصاد كان هو السبيل للاتحاد رغم الاختلاف حتى في أصل اللغة والمذاهب المسيحية».

وقال «هم بعدد نظر أنشأوا الاتحاد الأوروبي ونجحوا في الدمج، ووصلوا إلى مسمى المواطن الأوروبي، فما بالك بنا في دولة صغيرة، نحن قادرون على ذلك ونحتاج إلى الحد من الحالة غير السليمة».

وأردف «الدول النفطية من الخليج وإيران إلى الجزائر تتسم حالة الاقتصاد فيها بالرعية، أي أن الاقتصاد يعتمد على مصدر أساسي للدخل وبنسبة كبيرة».

وأكمل «في الدول النفطية الخليجية وحتى ليبيا والجزائر وإيران يكون الرفاه نتاج برميل النفط الذي يحدد في الأسواق العالمية، وليس بسبب القيمة المضافة في الإنتاج».

وواصل «الدولة الرعية نتيجة سيطرتها على هذا الدخل تصبح لاعبا أساسيا في الاقتصاد، ولو شاهدنا في بعد تاريخي للاقتصاد في البحرين، لوجدنا أن التجار كانوا يلعبون دوراً أكبر مع بدايات القرن حين كانت الضرائب المصدر الرئيسي حيث كان للقطاع الخاص دور كبير في تمويل الدولة».

وأشار عبدالله إلى أنه «مع اكتشاف النفط بدأت الدولة تستقل عن القطاع الخاص، وهنا بدأ التحول السياسي لها، وبعد الطفرة النفطية صارت الدولة مؤثرة بشكل كبير على المجتمع من خلال الإنفاق الحكومي».

وأكمل «وإذا كانت المقولة الاقتصادية السياسية المعروفة تقول «لا ضرائب بلا مشاركة سياسية»، فإن الدول الرعية عكست هذه الحالة فأصبح الحال يقول «لا مشاركة سياسية بلا ضرائب».

وأضاف «وقد شاهدنا كيف انعكس مفهوم الدولة الرعية إلى المجتمع الريعي عبر نظام الكفيل وأمور أخرى، لذلك فالتحدي الاستراتيجي لهذه الدول هو التحدي التنموي، وعليه اعتقد بأن التحدي هو في تحقيق الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج».

ودعا رئيس مجلس البحرين للتنافسية إلى «بناء علاقات قائمة على الإنتاج وربط أكبر في العلاقة السببية بين الجهد والمكافأة، لياخذ المواطن من ثمار».

وشدد على أن «بناء الإنسان يحتاج إلى بناء العلاقات من خلال توفير العمل والسكن وإعطاء المواطن حقوقه ويكون ذلك في بيئة من

تكافؤ الفرص، والحكم الرشيد من أهم مكونات اقتصاد دولة تريد أن تسير المستقبل بقوة، وتكون هناك محاسبة بحسب الأداء، وبعيدا عن الانتماعات الأخرى، فمثلاً مشكلة السكن تراكمت نتيجة عدم تدفق وحدات كافية للطلبات الإسكانية، وهذا أمر ينبغي الالتفات إليه».

«المداخلات» تؤكد إعادة اللحمة الوطنية

وقدمت مجموعة من الفعاليات الوطنية مداخلتهم على ما قدمه المنتدون خلال الملتقى الفكري، مؤكداً أهمية إعادة اللحمة الوطنية بين البحرينيين بكل طوائفهم وتلاويهم، فمن جهته قال المحامي علي السامهجي «نريد تفعيل هذا الملتقى الوطني، ونريد أن نخرج بنسج آخر ليكون لهذا المجتمع كيان موحد عبر تكوين لجنة ولو كانت مصغرة تخوض غمار الشارع بعيداً عن الغرف المغلقة».

وأعربت الباحثة الاجتماعية نوال زباري عن سعادتها بانطلاق مثل هذه الفعاليات، مشيرة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي مثل توتير والفيسبوك في الأزمات لعبت دوراً مؤثراً في إحداث الشرح في المجتمع البحريني.

وأضافت «نحن حزيناون من ضياع البوصلة لدى كثير من الأطراف، ولكننا مسؤولون كأفراد وحتى قبل الدولة لحمل رسالة لهذا المجتمع على صعيد مناطقنا لتصحيح الشرح الطائفي الذي أصاب المجتمع، وننطلق من مناطقنا إلى مختلف الجهات»، أما محمد الزباني فقال «إذا كان الجميع يراهن على الحالة الاقتصادية، فإن ذلك سيكون محل تشاؤم في ظل الدولة الرعية، وما أتا فوائق أن الوطن يحتاج إلى تواصل، فالتكتلات أسست المجتمع».

فيما لفت رئيس جمعية الشفافية عبدالنبي العكري في مداخلة إلى أن «الشيخ عبدالأمير الجمري جمعنا وهو حي وها هو يجمعنا وهو ميت»، وأضاف «حينما نتحدث عن أن الوطن يجمعنا، فيجب أن يكون ذلك باختيارنا وليس قسراً، فهذا تاريخنا شاهد، فقد كان البحرينيون يتعاضدون، لكن هناك من أراد أن يغير ذلك، فحتى المدن التي أريد لها أن تكون مكاناً لتعايش الطائفتين كمدينتي عيسى وحمد تم تقسيمها أيضاً إلى أحياء ومجمعات لهذه الطائفة وتلك، إلى أن وصلنا في الأزمة الحالية إلى المقاطعة والهجوم على مؤسسات تجارية لأسباب طائفية».

وأكمل «أي شعب حضاري يجب أن يتحمل المسؤولية، على كل فرد أن يسأل ضميره عما فعلناه بأنفسنا، نحن أسهمنا في تعميق الشرح المجتمعي، لذلك اليوم نحتاج إلى مشروع وطني يجمعنا لتغيير المجتمع، ليكون مجتمعاً يختلف لكنه لا يتقسم طائفيًا».

وفي الصدد نفسه قال النائب الوفاقي المستقل عبدعلي محمد حسن «في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها هناك شرح واحد يجب أن نداوله ونعالجه وهو المواطنة، مثلكتنا أن المواطنة بنيت على أساس واه وليس على أساس سليم، فالمواطن بمنظور البعض هو الذي يداهن السلطة وينافقها».

وأردف «لذلك فليكن أساس هذا المشروع هو المواطنة الصالحة، بمنظور إنساني عالمي، والنقطة الحاسمة في المواطنة الصالحة هي الدولة لا تميز بين مواطنيها، المواطنة الصالحة هي التي يعتبر التمييز بين أفراد المجتمع فيها إجراماً».

أما محمد الكويتي فقال «المشكلة لنا مشاركون فيها، وعلينا جميعاً المساهمة في حلها، وهناك جانب مهم يطرح الآن عبر الخروج بطرح عملي وهذا أمر جيد».

وأخيراً تساءل الاقتصادي جاسم حسين عما إذا كانت هناك إحصاءات أو أرقام عن حجم الخسائر في الاقتصاد الوطني بسبب المقاطعة البيئية في البحرين، غير أن المتداولين نفوا وجود ذلك، ذاكرين أن هناك حديثاً عن خسائر تقدر بمليارين، لكن تحديد رقم قريب متعذر.